

الفصل الثاني

المحاسبة عن الاستثمارات وفقا لطريقة حق الملكية (الشركات الزميلة والشقيقة)

تصنيف الاستثمارات في الأسهم:

تصنف الاستثمارات في الأسهم إلى:

- 1- استثمارات تهدف إلى تحقيق عائد أو مكاسب رأسمالية وتنقسم بحسب الهدف من اقتنائها إلى نوعين: استثمارات للإتجار، واستثمارات متاحة للبيع، ويتم المحاسبة عن كلا النوعين وفقا لطريقة القيمة العادلة (التكلفة). تستخدم طريقة القيمة العادلة في حالة حيازة نسبة تقل عن 20% من أسهم الشركة المصدرة للأسهم بشرط ألا يكون هناك أى أدلة على ممارسة تأثير فعال على الشركة.
- 2- استثمارات بغرض التأثير الفعال في قرارات الشركة المصدرة للأسهم وتتم المحاسبة عنها وفقا لطريقة حق الملكية.
- 3- استثمارات بغرض السيطرة على الشركة التابعة، وتتم المحاسبة عنها وفقا لطريقة حق الملكية وتوحيد القوائم المالية للشركتين.

طريقة حق الملكية

تستخدم طريقة حق الملكية في الحالات الآتية:

- 1- إذا كانت نسبة ملكية الشركة في أسهم الشركة الأخرى تتراوح بين 20% إلى 50%، مع عدم وجود أى دلائل على عدم ممارسة التأثير الفعال.
- 2- إذا كانت نسبة ملكية الشركة أقل من 20% وهناك دلائل على ممارسة التأثير الفعال.

مفهوم طريقة حق الملكية

المفهوم الأساسي لطريقة حق الملكية ينبع من الأهداف الضمنية لشراء حصص ملكية مؤثرة في الشركات الأخرى. فمثل هذه الاستثمارات تعتبر طويلة الأجل بعكس الاستثمارات المؤقتة ذات نسب الملكية المنخفضة.

في العادة فإن الشركات التي تستثمر بحصص ملكية مؤثرة في شركات أخرى تسعى إلى تحقيق تبادل تجارى ومالي مع الشركات المستثمر فيها عن طريق البيع والشراء والبيع، الإقراض والاقتراض، تبادل الأصول والخدمات، وبالتالي فإن الهدف ليس استثماري بحت بقدر ما هو هدف تجارى لتبادل المصالح وتنفيذ عمليات تجارية ومالية من خلال الشركة المستثمر فيها.

بناء على ذلك ينظر إلى الشركة المستثمرة والشركة المستثمر فيها كما لو كانتا كيان واحد. يترتب على هذا المفهوم ضرورة التعبير عن حقوق الشركة المستثمرة فى الشركة المستثمر فيها أولاً بأول وعدم اعتبار الشركة المستثمر فيها كيان مستقل عن الشركة المستثمرة وذلك بمقدار حصة الشركة المستثمرة فى حق ملكية الشركة المستثمر فيها. تعتمد طريقة حق الملكية على تسجيل الاستثمار بالتكلفة فى تاريخ الشراء على أن يتم بعد ذلك تقريب تكلفة الاستثمار (فى دفاتر الشركة المستثمرة) من القيمة الدفترية لحق الملكية (فى دفاتر الشركة المستثمر فيها) بحيث تتعادل القيمتان على المدى الطويل. فى دفاتر الشركة المستثمرة ، يتم تصوير علاقتها بالشركة المستثمر فيها من خلال حسابين:

- ١- حساب الاستثمارات فى شركة
- ٢- وحساب الدخل من الاستثمارات

تتضمن أسس المحاسبة عن الاستثمارات وفق طريقة حق الملكية ما يلى:

- ١- المحاسبة عن فروق تكلفة الشراء عن القيمة الدفترية
- ٢- المحاسبة عن الأرباح والتوزيعات
- ٣- المحاسبة عن العمليات المتبادلة بين الشركتين

فروق الشراء

يتم شراء حصة الاستثمارات بقيمة معينة تحددها عوامل السوق أو الاتفاق المبرم بين الشركة المستثمرة والطرف البائع وتحدد هذه القيمة على أساس مجموعة من العوامل منها، القيمة الحقيقية للأصول وشهرة الشركة، وكذلك المنافع المستقبلية المتوقعة منها. على أساس هذه العوامل فإن فروق الشراء قد تكون:

- ١- موجبة ، تكلفة الشراء أكبر من القيمة الدفترية للحصة المشتراه.
- ٢- أو سالبة إذا كانت تكلفة الحصة المشتراه أقل من القيمة الدفترية.

تخصيص الفروق

تخصيص الفروق يتطلب مراجعة القيمة الحقيقية للأصول، فالفروق الموجبة عادة ترجع إلى الآتي:

- زيادة القيمة الحقيقية للأراضى
- زيادة القيمة الحقيقية للمخزون
- زيادة القيمة الحقيقية للأصول الثابتة
- وجود شهرة.

أما الفروق السالبة فقد ترجع إلى:

- انخفاض القيمة الحقيقية للأصول المشار إليها أعلاه.
- أو وجود شهرة سالبة
-

مثال (١) فروق الشراء

إشترت شركة الريان حصة قدرها ٢٥٪ من أسهم شركة الصفا بمبلغ ٧٥,٠٠٠ ريال علما بأن

صافى أصول شركة الصفا يبلغ ٢٠٠,٠٠٠ ريال فقط.

بيحث أسباب الاختلافات تبين أنها ترجع إلى:

٦٠,٠٠٠ ريال زيادة فى قيمة الأراضى (قيمة دفترية ١٠٠,٠٠٠)

٤٠,٠٠٠ ريال زيادة فى قيمة المخزون قيمة دفترية ٥٠,٠٠٠)

والباقى شهرة.

المطلوب إثبات عملية الاستثمار في دفاتر الريان وتحديد قيمة الفرق وتخصيصه

الحل

مثال رقم (٢)

اشترت شركة العليا ٤٠٪ من أسهم شركة الربوة بمبلغ ٣,٦ مليون ريال وكانت القيمة الدفترية والقيمة العادلة لأصول شركة الربوة كما يلي:

<u>القيمة العادلة</u>	<u>القيمة الدفترية</u>	
١,٥٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	الأراضي
٤,١٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠	الأصول الثابتة الأخرى
٢,٣٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	الاستثمارات طويلة الأجل
١,٧٥٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠	المخزون
١,٤٠٠,٠٠٠	١,٤٠٠,٠٠٠	المدينين وأوراق القبض
<u>٦٠٠,٠٠٠</u>	<u>٦٠٠,٠٠٠</u>	أرصدة نقدية
١١٦٥٠٠٠٠	١٠٥٠٠٠٠٠	مجموع الأصول
٣,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	مجموع الإلتزامات

المطلوب: حساب فروق الشراء وتخصيص المبلغ

الحل

معالجة الفرق طبقا لطريقة حق الملكية

نظرا لأن الفرق يمثل اختلاف التكلفة عن القيمة الدفترية فإنه يجب استنفاد الفرق من الأرباح السنوية ، وتتم هذه العملية وفقا للنظام الآتى:

الاستنفاد	الفرق
يستنفد في سنة بيع المخزون	- فرق المخزون
يستنفد في سنة بيع الأراضي (لأنها غير قابلة للاستهلاك)	- فرق الأراضي
يوزع على العمر الباقي للأصول	- فرق الأصول الثابتة
حسب مبلغ الهبوط فى قيمة الشهرة	- فرق الشهرة

مثال:

اشترت شركة الربوة حصة قدرها ٣٠٪ من أسهم شركة الدلتا بمبلغ ٦٠٠,٠٠٠ ريال، وكانت القيمة الدفترية لصافى أصول شركة الدلتا ١,٥٠٠,٠٠٠ ريال. وكانت جميع قيم الأصول والخصوم الدفترية مساوية لقيمتها الحقيقية عدا الأراضي قيمتها الدفترية مليون ريال تزداد بنسبة ٢٠٪ ، تكلفة المخزون ٥٠٠,٠٠٠ ريال، وصافى القيمة السوقية له ٥٥٠,٠٠٠ ريال، القيمة الدفترية للألات ٢,٠٠٠,٠٠٠ ريال والقيمة الحقيقية لها ٢,٠٥٠,٠٠٠ ريال.

العمر الإنتاجى المتبقى للألات ٥ سنوات

تستهلك الشهرة على ١٠ سنوات

تتبع الشركة طريقة الوارد أولا يصرف أولا فى تقييم المخزون الذي تم بيعة في ٢٠٠٨.

المطلوب إعداد جدول يوضح استنفاد الفرق فى نهاية عام ٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠.

الحل

المعالجة المحاسبية وفقا لطريقة حق الملكية

أولاً: ضرورة تلبية حساب الاستثمارات بنصيب الشركة من الأرباح التي حققتها الشركة المستثمر فيها، حيث أن هذه الأرباح تنعكس على حقوق الملاك بالزيادة.

*** من ح/ الاستثمارات فى الشركة

*** إلى ح/ الدخل من الاستثمار فى...

ثانياً: يخفض حساب الاستثمارات بالمبالغ الموزعة من الأرباح بحسب نصيب الشركة المستثمرة، حيث أن هذه المبالغ قد أضيفت من قبل كجزء من الربح فى القيد السابق.

*** من ح/ النقدية

*** إلى ح/ الاستثمارات فى الشركة

ثالثاً: استنفاد الفرق، عندما يوجد فرق ويتم تخصيصه على الأصول المختلفة فإن هذا الفرق يجب أن يستنفد ويخفض حساب الاستثمارات بمقدار الاستنفاد.

*** من ح/ الدخل من الاستثمار فى...

*** إلى ح/ الاستثمارات فى الشركة

مثال:

افترض أن حصة الشركة المستثمرة ٤٠٪ في أسهم الشركة المستثمر فيها (ع)، وكانت نتائج العمليات للشركة المستثمر فيها على النحو الآتي:

صافى الربح: ١,٢٠٠,٠٠٠ ريال

الأرباح الموزعة تعادل ٦٠٪ من صافى الربح.

فإذا كان الشراء تم بقيمة نتج عنها فرق موجب قدره ١٥٠,٠٠٠ ريال وتم ربط هذا الفرق بارتفاع قيمة المخزون الذي تم بيعه.

المطلوب: إثبات قيود اليومية وحساب التغير في قيمة الاستثمارات.

الحل

العمليات المتبادلة

عملية التأثير الفعال التي تمارسها الشركة المستثمرة على الشركة المستثمر فيها يترتب عليها تبادل سلع وخدمات وأصول من وإلى الشركة المستثمرة فيها. في هذه العمليات ، فإن أى ربح أو خسارة لا يعتبر محققاً لأى من الشركتين إلا إذا تم بيع السلع أو نقل الخدمات إلى طرف ثالث ، أو تم استخدام الأصل في العملية الإنتاجية.

بناءً عليه، فإن المعالجة طبقاً لطريقة حق الملكية تتطلب استبعاد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عملية التبادل بين الشركتين وفقاً لما يلي:

(١) الشركة المستثمرة بائعة (مبيعات نازلة)

عندما تبيع شركة معينة بضاعة أو أصل معين إلى شركة تستثمر فيها بحصة تمكنها من التأثير الفعال، فإن الربح لا يتحقق إلا ببيع البضاعة لطرف ثالث أو باستخدام الأصل في الإنتاج. في هذه الحالة فإن طريقة حق الملكية تتطلب استبعاد نصيب الشركة المستثمرة من الأرباح غير المحققة في نهاية السنة.

لتوضيح ذلك افترض المثال الآتي:

تمتلك شركة المروة ٤٠٪ من أسهم شركة الصفا، في ٢٠/١١/١٤٣٠، باعت شركة المروة بضاعة قيمتها البيعية ١٠٠,٠٠٠ ريال لشركة الصفا وفي ٢٩/١٢ تبقى من هذه البضاعة ما قيمته ٣٠,٠٠٠ ريال مع العلم أن الشركة البائعة سجلت ٢٥٪ ربح زيادة على التكلفة.
المطلوب: ثبات قيود اليومية.

الحل

(٢) الشركة المستثمرة مشتريه (مبيعات صاعدة)

تعالج العمليات التي تكون فيها الشركة المستثمرة هي المشتريه بذات الطريقة المتبعة من قبل فإذا كانت شركة المروة هي المشتريه في المثال السابق، فإن نفس القيد في دفاتر شركة المروة يتم تسجيله

(٣) بيع المخزون

عندما يباع المخزون فإن الأرباح غير المحققة التي تم استبعادها من قبل يعاد تسجيلها على حساب الاستثمارات مرة أخرى.

مثال:

افتراض في المثال السابق أنه تم بيع المخزون بالكامل. في هذه الحالة فإن القيد يكون على النحو الآتي.

مثال شامل على استخدام طريقة حق الملكية

في تاريخ ١/١/١٤٢٩ اشترت الشركة (م) حصة ٣٠٪ من أسهم الشركة (ع) بمبلغ نقدي ٢٦٨٠٠٠ ريال، وقد كانت قيم الأصول والخصوم للشركة (ع) في ذلك التاريخ على النحو الآتي:

القيمة الدفترية	القيمة العادلة	
٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	النقدية
١٢٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	المدينين (صافي)
٢٤٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	المخزون
١٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	الأراضى
٤٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	الألات (صافي)
٩٤٠٠٠٠	١١٠٠٠٠٠	إجمالي الأصول
٢٤٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠	الإلتزامات

ولقد توافرت المعلومات الآتية:

- ١- كانت أرباح الشركة (ع) للسنوات ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١ هـ على النحو الآتي: ٩٠٠٠٠، ٥٠٠٠٠، (١٠٠٠٠) بالترتيب.
- ٢- وكانت توزيعات السنوات الثلاث ٢٠٠٠٠، ٣٠٠٠٠٠، ١٠٠٠٠٠ بالترتيب
- ٣- تم بيع المخزون خلال ١٤٢٩ وقدر العمر الباقي للألات بـ ١٠ سنوات، تستنفد الشهرة على ٥ سنوات
- ٤- خلال عام ١٤٣٠ تم بيع بضاعة من (ع) إلى (م) بسعر يزيد عن تكلفتها بمبلغ ٦٠٠٠ ريال ولم يتم بيع تلك البضاعة إلى طرف ثالث حتى نهاية عام ١٤٣٠

المطلوب:

- ١- المحاسبة عن الاستثمار في السنوات الثلاثة باستخدام طريقة حق الملكية.
- ٢- توضيح الأثر على رصيد ح/ الاستثمار و ح/ الدخل من الاستثمار

الحل

الخطوة الرابعة: قيود اليومية

أولاً: عام ١٤٢٩:

ثانياً: عام ١٤٣٠:

ثانياً: عام ١٤٣١:

الخطوة الخامسة ك الأثر على ح/ الاستثمار

١٤٣١ ١٤٣٠ ١٤٢٩

الخطوة الخامسة ك الأثر على ح/ الدخل من الاستثمار

١٤٣١ ١٤٣٠ ١٤٢٩